

رؤى كويتية



baselajaser@yahoo.com

twitter@baselajaser

باسل الجاسر

جاءتنا جلسة مجلس الأمة يوم الخميس الماضي بإنجاز عددي كبير لكتلة الأغلبية في جلسة واحدة ليس لإصلاح الحال والأحوال في هذا الوطن ولكن لتعظيم وتعقيد وزيادة ما يعانیه وأمله من مشاكل ولا حول ولا قوة إلا بالله.. ولتبيان هذا سأستعرض قرارات تلك الجلسة كما جاءت على صدر جريدة «الأنباء» في عدد الجمعة الماضي.. وستناولها بالتعليق السريع:

- الموافقة على المداولة الثانية لتعديل قانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية. التعديل يقضي بأن «لكل من النائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الادعاء العام، وللمحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية أو الدعي بها الطعن من الأحكام الصادرة من محكمة الجنت المستأنفة بالإدانة أمام محكمة الاستئناف العليا بهيئة التمييز طبقاً للحالات والمواعيد والإجراءات المقررة للطعن بالتمييز والطعون الجزائية المنصوص عليها في القانونين رقمي 17 لسنة 1960 و40 لسنة 1972، وتكون الأحكام الصادرة غير قابلة للطعن فيها أمام محكمة التمييز. وهذا القرار جاء لمعالجة ما يعانیه عدد كبير من نواب الأغلبية الذين أدبوا أو هم في طريق الإدانة من محكمة الاستئناف. وكان مقتضى الأمانة يحتم على المستفيدين من تعديل كهذا عدم التصويت بل والمشاركة في مداولاته. وهذا لم يحدث وبالتالي يجب على الحكومة إيضاح الأمر والاعتراض عليه بل الدفع بعدم دستوريته فلا يجوز أن يقوم المشرع بتشريع قوانين ليستفيد منها.. ففي هذا خروج على مقتضيات الأمانة.
- رفض طلب الحكومة تكليف اللجنة الصحية إعداد تقريرها حول التعديلات الرياضية على هامش الجلسة.

وهذا القرار للأغلبية فوت فرصة ذهبية لإعادة الكويت لغسويتها الكاملة في اللجنة الأولمبية وبما يتيح رفع علم الكويت في أولمبياد لندن.. وعلى هامشه قام أحدهم بالإساءة لعلم الكويت ووصفه بأنه خرقة «وعنه ما يرتفع في لندن».

- الموافقة على إلغاء المادة 15 من قانون الجزاء في المداولة الأولى.. وهي التي تقضي بحبس من قام بنشر أخبار كاذبة ومسيسة للكويت بالخارج.
- وإن كنت مع تحديد الأفعال وتوصيفها بصورة واضحة.. إلا أنني ضد إباحة الإساءة للكويت ونشر أخبار كاذبة بالخارج وترك الأمر دون عقوبة.. فوفق قرار الأغلبية هذا، فقد فتح الباب على مصراعيه بعد أن يدخل هذا القرار حيز التنفيذ لكي يقوم كل من يقبله مرض بالإساءة للكويت ويشيع عنها أخبارا كاذبة بالخارج ويعود للكويت معززا مكرما ولا يجوز مؤاخذته أو مسالته عما قام به من إساءة للكويت.. لأن نواب الأغلبية لغوا العقوبة تحت زريعة الحريات فأدخلوا معها حرية الإساءة للكويت بالخارج.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.
- المجلس يرجئ اقتراحا بتكليف لجنة الزراعة والثروة الحيوانية بالتحقيق في عمليات توزيع الجواخير. لماذا ترجئون هذا التحقيق المهم فهناك اتهامات صمت الأذان عن فساد.. وأنتم تدعون محاربة الفساد.. فلماذا ترجئون التحقيق في هذا الموضوع.. يقال ان أكثرهم مستفيد من هذه التوزيعات الفاسدة؟
- المجلس يرفض اقتراحا بشأن تخصيص ساعتين في الجلسة مناقشة تداعيات حكم «الداو».
- نجحت الأغلبية بقيادة حدس والشعبي في منع حتى الحديث عن خسارة الكويت للمليارين ومائة وستين مليون دولار.. بما يدخل كل أعضاء كتلة الأغلبية بالمسؤولية عن

هذه الخسارة غير المبررة والتغطية وحماية المسؤولين عنها وفي مقدمتهم حدس والشعبي.. والله المستعان ويخلف على الكويت وأهلها ويجبر خسارتها.

- المجلس يرجئ طلبا بتكليف لجنة العرائض والشكاوى بالتحقيق في التجاوزات المالية والإدارية بوزارة الأوقاف. كل تجاوز يمنعون الحديث أو التحقيق فيه اعلم أنهم مستفيدون منه ولهم فيه فوائد.. وفي «الأوقاف» بالفعل فوضى وتجاوزات كبيرة وخطيرة مالية وإدارية ورائحة الفساد تزكم الأنف عن بعد 5 كيلومترات.. ولكن الأغلبية تمنع التحقيق فيها؟ بما يعني قتل فكرة التحقيق من الأصل فهم لا يستطيعون أن يرفضوا التحقيق ولكن يرجئوه لحين مسيرة.. والله يعين الكويت وأهلها على ما ابتلاهم.
- تأجيل اقتراح نيابي بتكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق في أسباب عدم افتتاح ستاد جابر. وستاد جابر هذا «فلقوا» رؤوسنا به وبمن قام بتنفيذه رغم علمهم بأن هذا المشروع به أحكام قضائية نهائية ترفع المسؤولية عن الشركة المنفذة للمشروع.. ونظرا لعدم قدرتهم على إثبات إدانة لخصمهم السياسي فهم قرروا الإبقاء على الموضوع مفتوح لاستخدامه لدغغة مشاعر السذج بالدواوين.
- هذا ما انتهى إليه مجلس الأمة في جلسة الخميس الماضي من قرارات بالفعل أقل ما توصف بأنها تدميرية لمصالح الكويت ومقدرات أهلها وجسارة الأغلبية في المحافظة على بؤر فساد التي تنقوت على المال العام وتفتك به وهم الذين كذبوا على الكويتيين وخصوصا السذج منهم بتنصيب أنفسهم المدافعين عنه حصريا وهم في الواقع من يدمره ويبتلعه والمدافعون عن سراقه بعد أن أعطوهم الإتاوة بحسب التسعيرة المقررة.... فهل من مدكر؟! □ □ □

الأحد 10 يونيو 2012

رؤية

Mike14806@hotmail.com

مخلد الشمري

الحصانة أفضل ملاذ للاختباء!

لا يحتاج رئيس الرؤساء السيد جاسم الخرافي لأن ترفع الحصانة عن المختبئين وراءها لكي يتم اثبات عدم صدق وزيف الادعاءات التي رفعت الدعوى بسببها، حيث ان مجرد معرفة اسم خصم السيد جاسم الخرافي في هذه الدعوى هو دليل بين وواضح وضوح الشمس لبراءته ونظافته، فنفس الخصم هو عامل مشترك لكثير من الدعاوى التي رفعها أرباء نالهم ظلم وزيف اتهاماتهم، وما أحكام البراءة التي نالها البعض، وكلام البعض الآخر عن رفض العامل المشترك بالمشاهدة في قضايا أخرى، وتغييره بكلامه عند «الصحبة» في بعض المرات إلا أعظم دليل على عدم صحة كلامه وكذبه وزيف ادعاءاته ويطالن كل ما قاله جهرا وذكّره بالعلن وامام العامة ببشأن السيد جاسم الخرافي!

□ □ □

نعم، ضاع حق كثير من مواطني هذا البلد بسبب ما يسمى بالحصانة البرلمانية التي أصبحت ملاذا آمنا يستخدمها الضعفاء وفاقدو الحجة والدليل والحس والضمير والحكمة والمنطق «للتشهير» بالأبرياء، ورغم أن هناك من أثبت القضاء الكويتي – بالدليل القاطع – براءتهم من اتهامات وأقاويل باطلة وزائفة نكرت تحت قبة البرلمان فان جرح هذه الادعاءات ظل نازفا، فما بالك بما عانوه من ألم خلال الفترة الزمنية الطويلة الممتدة منذ لحظة الاتهام الزائف وحتى لحظة اثبات القضاء الكويتي لبراءتهم؟! □ □ □

لو كان البعض أمينا وصادقا ومخلصا في نواياهم عند تقديمهم لاقتراحات «تنقيح» بعض مواد الدستور، لاقترحوا وقبل كل شيء تغيير أو تعديل المادة المتعلقة بالحصانة البرلمانية حتى لا تصبح أداة لظعن الشرفاء والأبرياء وحتى لا تصبح ملاذا لمن لا يمتلك الدليل، بحيث يمكن مقاضاة النائب دون عوائق أيام نيابته وعضويته عند اتهامه لأي شخص أو جهة تحت قبة البرلمان، وأشك كثيرا بأن يقوم أحدهم باقتراح مثل هذا التعديل، لهذا فإنني لا أصدق نوايا الكثير منهم بشأن ما يقترحونه هذه الأيام بالذات بشأن ضرورة تنقيح بعض مواد الدستور، وهو للأسف تنقيح لنسف وهدم الدستور وتهديد لاستقرار البلد إن لم يكن تهديد لوجود ولبقاء الكويت. □ □ □

ويا رئيس الرؤساء السيد جاسم الخرافي ستنتصفك السماء والعدالة الإلهية ضد من ظلمك بالادعاءات الباطلة وإن ظل مختبئا وراء الحصانة البرلمانية!

a.almeshar2@hotmail.com

@ALLMashari تويتير

عبدالمحسن محمد المشاري



ياسادة يا كرام

الساحة السياسية

وظهور الأكاسرة

القصص التاريخية لها سحر خاص، القائد والفارس صلاح الدين الأيوبي كان في رجاله فقيه عظيم هو عيسى الهكاري والأخر جندي جريء هو قراقوش، وكان الرجل الثالث هو القاضي الفاضل، الثلاثة خدموا صلاح الدين الأيوبي وبنلوا جهودا رائعة لإقامة الدولة الأيوبية التي خلعت ومحت الدولة الفاطمية وقامت بمهمة كبرى في تاريخ المسلمين الروسيط وهي مهمة طرد الصليبيين من بيت المقدس لأنه لا يوجد على أيامهم «سنة وشيعة»، و«أخوان مسلمون» و«سلف»، كانوا جميعهم مسلمين وعلى قلب رجل واحد ويد واحدة، هنا كانت قوتهم، ورغم ذلك لا يذكر الناس من يريد في العالم العربي شخصية قراقوش الا مقرونة بالهزء به والسخرية من عقله الى الحد الذي يتهمونه بالبلخ والجنون، ولهم في ذلك أخبار وحكايات يتندرون بها في مجالسهم وينسجون حولها الحكم والأمثال حتى شاعت بينهم هذه العبارة «حكم قراقوش» وقصدوا بذلك من يريد ان يظلمهم او يبطش بهم او يتعسف في حكمهم ويذهب في ذلك مذهب المجانين المخبولين كما فعل قراقوش، هو لم يظلم ولم يتجبر ولم يبطش بأحد ولم يصدر في عمل من أعماله شيء خارج عن عقل يمكن ان يوصف بالخيال و الجنون وانه براء من هذه التهم التي كبلت له زورا وبهتانا، وزيد فيها على مرور الأيام رغم ما تتضمنه صفحات تاريخه من أعمال مجيدة وسيرة الحميدة، هذا ذكرني ببعض نواب مجلس الأمة الذين يقلبون الحق باطلا والباطل حقا والسخيف من الأعمال حسنا والحسن سخيفا، وفي زماننا لا يوجد شيء اسمه مستحيل، وللأسف هناك البعض ممن يطلق عليهم الآن ناشط أو حاقد سياسي اعلامي أو اديب ادبائي أو نائب من النواب أو حتى أي فلان أو علان يسلكون المسلك نفسه، ولذلك لا تستغربوا إذا ما سمعتم رأيا مدسوسا أو «منكوشا».

ابتليت ساحة السياسة الكويتية بظهور الأكاسرة من هوة الحديث بالتعالي والفتخرة وبالادعاء الكاذب، انهم بعض المحللين سواء كانوا من السياسيين أو المثقفين أو ممن تمسحوا بالدين بالإدلاء بالرأي وفجأة تحولوا الى سياسيين وبقدرة قادر وفي زمن وجيز، وأعتقد البعض منهم أنهم يستحقون تولي اي وزارة خصوصا ان أحدهم يطلق له الكلام وكأنه ينفع في بوق أو زمارة، وهذا يذكرني بنا أصغير بالحاوي عند مشاهدتي الأفلام المصرية، ولا عجب من الابتلاء الذي جرّم بعض شاشات الفضائيات بمثل هذه النماذج المتسلطة والمتسلطة فأصبحت العقول بالأفكار المتسرطنة وليست المتزنة والعاقلة. هذه الأسطر التي قدمتها هي مقالة للأستاذ حمدي حمادة غيرت فيها وزدت عليها.



إشارة



منصور الهاجري

استذكر بعضا من أيام حولي تلك القرية مستوية الارض الخالية من المرتفعات والتي كانت برا تابعا لقرية النقرة حتى عام 1900. سكنها في البداية مجموعة من المزارعين الذين انشأوا مزارع جديدة واستثمروا آبار المياه العذبة في الشرب وسقاية الحلال من جمال واغنام واهتموا بزراعة اشجار السدر والأثل.

وأنكر وانا طفل صغير قصر المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ احمد الجابر الصباح امير دولة الكويت منذ 1921 والذي استمر فيه حتى يوم وفاته بتاريخ 1950/1/29، وكان هذا القصر خلف الدائري الرابع حاليا وایامها لم تكن هناك طرق معبدة.

وكانت لجدي مزرعة فيها ثلاث عيون ماء عذب لسقاية المزروعات والتي كان من اهمها القمح والشعير وبعض انواع الخضراوات وكان يحيط بها عدد من المزارع كمزرعة الرخيص، كما اذكر السيارة التي اشتراها جدي لامي وكانت من نوع شفر حيث كنا نستقلها يومي الخميس والجمعة للذهاب الي حولي التي كانت اراضيها تتحول في الربيع الي بساط اخضر جميل تزينه زهور

A_alqallaf_75@hotmail.com

علي القلاف



من ثقب الباب



ذو الفقار

من قبره واربعنا

من جواخيرهم!

حكومة ظل هي التي تتخذ القرارات وتسيطر على مقاليد الامور فعليا، ويؤكد احدهم من الفريق المضاد على ان القرارات المصيرية سياسيا واقتصادية وامنيا تتخذ في السراديب والاسطبلات و«الجواخير».

طيب، المؤكد إلى الآن اننا كمجتمع لا نعلم من هم متخذو هذه القرارات وماهي انتماءاتهم السياسية أو العائلية (لا اسماء) وانما كل ما ينقل من قبل اطراف الخصومة السياسية ان هناك مجموعة تجتمع ليلا في جاحور لاتخاذ القرارات الفاسدة وعمل التكتيكات اللازمة للحروب الخفية والمعلنة، مؤكدين علمهم بأنه أثناء ذلك تتم عمليات توزيع «لشراهات» وحصص ومناقصات وكل ذلك بحسب ما يصوره لنا هؤلاء الأعضاء «الشرفاء» من الفريقين وبصفة يومية بحيث يجب ان نفتنح كفتة مناصرة لهذا أو

النوير الابيض والبنفسجي والاصفر، وكيف كان بعض الحمارة ينقلون المياه من الآبار على ظهور الحمير للاستفادة منها في سقاية المزروعات، فكانت اجمل الاوقات تلك التي نمضيها في ربوع قرية حولي تلك المنطقة المحبة والمقربة إلى قلوب ونفوس جميع اهل الكويت لما تتمتع به من نقاء الهواء وصفاء الجو.

وحول تسمية حولي بهذا الاسم هناك روايتان الأولى تستند الى ان المزارعين تحولوا من مزارع النقرة الى ارض قرية حولي، والقول الثاني ان مزارعا اسمه مرزوق العازمي كانت له مزرعة في حولي ورزقه الله بولد فاسماه حولي بسبب التحول من النقرة الى مزارع حولي التي كانت تتمتع بعذوبة ونقاء مياهها والتي يصف احد الشعراء ماء

العيون والآبار فيها بما يلي:

ماء الحولي مثله ما دار

من حسنه غير الافكارا

ماء لزال لذة للشارين

تلقي هناك حبا وعليه مطارا

وعليه مطار اي كثرة الواردين وازدهامهم، وقد رد عليه

شاعر آخر معارضا:

ذاك بأن سبب كل الخلافات وتأخر عملية التنمية وضياح الاولويات هي «الجواخير».

يا جماعة الخير، المعروف عن «الجواخير» أنها أماكن لتربية الماشية والثروة الحيوانية والتي من المفترض ان توفر لنا الامن الغذائي وليس الامن العدائي! ولكن بحكم ان سعر «الطلي» وصل 100 دينار وان هذه «الجواخير» هي مصانع لفساد الذم وصفقات آخر الليل «كما يدعون» ولكيلا نغاني جميعا من «فوبيا ذو الفقار» أو «لعنة بوتو».. «شرايكم» يا أعضاءنا الكرام من «اللنقين» بان تقدموا متضامنين باقتراح ازالة هذه «الجواخير» غير المستغلة للاغراض التي وزعت على أساسها حتى لا نؤمن للفاسدين مرتعا لاعمالهم الخبيثة، فقط أنكرم ونفسي والقارئ الكريم بأن ثلثي النواب «لديهم جواخير» لغير تربية الماشية! وسلامة فهمكم.